

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

The relationship of tax pressure to tax evasion in Algeria

لينة جولاح

جامعة الجزائر 3 ، إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر ، djoulah.lina@univ-alger3.dz

مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية

تاريخ النشر: 2021/11/06

تاريخ القبول: 2021/07/27

تاريخ الاستلام: 2021/04/03

Abstract:

Tax is a compulsory contribution to state revenue, levied by the government on workers' income and business profits, or added to the cost of some goods, services, and transactions. is one of the most important resources of the contry , and the tax fraud have a more effect in the states , To combat this phenomenon, most countries are minimizing many human and financial means to reduce or reduce them , Algeria, like other countries in the world, is seeking to combat tax evasion by enacting laws and instructions to counter them , and his adopted modern tax system in the world , and To find out the reality of the phenomenon of tax evasion in Algeria, we tried to analyze this phenomenon through small data available to identify the defect and try to address it.

Keys words: tax evasion , tax fraud , tax contraventions Tax pressure . the system

المخلص

تتدعى ظاهرة التهرب الضريبي كل الخطوط العريضة المسطرة في الميزانية العامة للدولة , حيث تجد الدولة صعوبات كبيرة في تقدير إيراداتها العامة الواجب تحصيلها خلال السنة المعينة , ولمحاربة هذه الظاهرة تصخر جل الدول العديد من الوسائل البشرية و كذا المالية لتقليل أو الحد منها , و الجزائر كسائر دول العالم تعاني من هذه الظاهرة و لمعرفة واقع ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر حاولنا تحليل هذه الظاهرة من خلال معطيات صغيرة متوفرة لمعرفة الخلل و محاولة معالجته , و محاولة دراسة مستوى الضغط الضريبي في الجزائر و علاقته بهذه الظاهرة الخطيرة .

الكلمات المفتاحية: الضريبة ، النظام الضريبي ، التهرب الضريبي ، الضغط الضريبي ، النظام .

1. مقدمة:

مع تطور مفهوم الدولة من دولة حارسة ذات المهام التقليدية الى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، تطورت نفقات ميزانية الدولة بدرجات كبيرة وهي في تزايد بصفة مستمرة، من هذا المنطلق تسعى الدولة إلى تلبية نفقاتها المتزايدة والضرورية منه تسعى جاهدة الى تضخيم وخلق إيرادات جديدة لسد حاجياتها.

فالضريبة تعتبر احدى أدوات السياسة المالية للدولة، اذ تعتبر أداة فعالة في تحقيق أهداف اقتصادية للدولة، وكذا تستعملها الدولة كأداة لتصحيح الاختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخفيض الموارد وضبط الاستهلاك و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضبط الاستهلاك و تشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار كما تؤثر في عجز الميزانية .

ويعتبر التهرب من دفع الضريبة ليس بالأمر الجديد، حيث نشأ التهرب من دفع الضريبة بعد فرضها مباشرة، وتتوعد وتجددت وتطورت الوسائل و الطرق الاحتياالية المستخدمة لغرض التهرب من الضريبة مع تطور كافة مناحي وجوانب الحياة، بحيث أصبحت ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية توجد في مختلف دول العالم ولا تقتصر على دولة دون أخرى الا أنها تتفاوت من دولة الى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاجتماعية والثقافية.

و لظاهرة التهرب الضريبي عدة عوامل و أسباب تدفع بالمكلفين بدفع لضريبة لمحاولة التهرب ن دفعها ، أو محاولة التقييل منها أي الغش الضريبي ، و من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى تفاقم هذه الظاهرة هي مستوى الضغط الضريبي في ذلك النظام ضريبي المفروض ، أين ذهب الاقتصاديون الى دراسة مستوى معين أو مثالي لضغط الضريبي ،

الإشكالية : سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على إشكالية الموضوع والمتمثلة في السؤال التالي:

ما هو التهرب الضريبي؟و كذا ظاهرة الضغط الضريبي وما معدله في الجزائر؟

2 / أسباب التهرب الضريبي في الجزائر.

تسعى الإدارة الجزائرية لمعرفة أسباب ظاهرة التهرب الضريبي و هذا سعيا منها لإيجاد الثغرات التي من خلالها يلجأ المكلف بالضريبة للتهرب من دفع مستحقته الضريبي لصالح

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

الدولة ، مما يفقد الدول جزء كبير من إيراداتها الميزانية التي من خلالها يتسنى للدولة للقيام بنشاطاتها .

أ - **كثرة تعقد القوانين الجبائية** : يعود سبب التعقيدات التشريعية في الجزائر الى تعدد النصوص و ما تحتويه من معدلات و إعفاءات و تخفيضات و تعديلات ، بالإضافة الى كثرة أنواع الضرائب التي خلقت صعوبة و مشاكل في فهمها و تأويلها ، هذا ما يجعل الإدارة الجبائية تتدخل لسد مثل هذه الثغرات الناجمة عن عدم دقة النصوص أو عدم فهمها ، و انعكس ذلك على مهمة الأعوان الإداريين من فسخ المجال أمام المكلف بالضريبة لتقديم التصاريح على أساس يناسبه ، فكل هذا التعقيد و الغموض و التشوهات ف الصياغة و التطبيق يدفع الى زيادة عدد المنازعات و ضعف المردودية الجبائية ، كما يخلق جوا مكهريا بين الممول و الإدارة الجبائية (بدري،جمال، 2009، صفحة 36).

ب- **ضعف و قصور التشريعات الضريبية** : يعد ضعف و قصور التشريعات الضريبية و عدم توازنها ، السمة الغالبة لتشريعات الدول النامية ، مع بعض الاستثناءات ، و من أهم أسباب الضعف هو صياغة القوانين و اللوائح بشكل متسرع و دون دراسة كافية ، و في غياب تام لسياسة تشريعية واضحة المعالم ، حيث تلجأ الحكومات الى سن القوانين من أجل زيادة إيراداتها بشكل عشوائي غير مدروس ، بهدف الاستمرار في سياسة الانفاق غير الرشيد ، حيث تحول القوانين الى وسائل للحصول على مزيد من الإيرادات.

و نظرا للاستعجال ، و عدم الدراسة في صياغة التشريعات الضريبية ، غالبا ما تكون مشوهة، و قاصرة ، و غير متوازنة ، حيث تغلب مصلحة الإدارة الضريبية و تمنحها كافة الضمانات و المزايا ، على حساب الطرف الضعيف الممول ، مما يجعل التشريع الضريبي مختلا و فاقدا للتوازن ، و الفاعلية ، و غالبا ما يكون سببا مباشرا للتهرب الضريبي .

ج- **تعسف الإدارة الضريبية و تدني مستوى كفاءتها** : يعد تعسف الإدارة الضريبية في الدول النامية تحصيل حاصل للسياسات العقيمة المتبعة في هذه الدول، و كنتيجة مباشرة لغياب مبدأ العدالة الضريبية، و عدم توازن بين طرفي العلاقة في العملية الضريبية (بدري،جمال، 2009، صفحة 36)،

د-الأزمات الاقتصادية :

إن فترات الكساد و الأزمات التي يشهدها البلد ، تعمل على انتشار التهرب الضريبي و زيادته بسبب قلة النقود و انخفاض دخول المكلفين ، و تدهور القدرة الشرائية للأفراد ، و بالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار ، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة ، لذا يدفعهم التهرب الضريبي ، باستعمال مختلف الطرق المتاحة ، بينما في فترات الرخاء و الانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود و ارتفاع الدخل و تحسن القدرة الشرائية للأفراد ، مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة الى المستهلكين ، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا (الفيتور،منصورحامد، 2015، صفحة 19)، كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني و انتشار الاقتصاد الموازي ، يؤدي الى استمرارية و زيادة حجم التهرب ، و ذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع و الخدمات ، و كذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات (الفيتور،منصورحامد، 2015، صفحة 18) ، بالإضافة إلى ذلك فان القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط ، و إنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى ، و بالتالي فان مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية ، و لا يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في امتصاص نسبة من ظاهرة البطالة ، و كذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية (Gaudemet، 1985، صفحة 310).

3. البرامج الوطنية لمكافحة التهرب الضريبي :

نظرا لخطورة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي و يجب على الدولة اتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات ، و كذا القوانين التي من شأنها أن تحد من انتشار هذه الظاهرة و القضاء عليها ، و الجزائر اتخذت عدة إجراءات منها على الصعيد التشريعي و أخرى على الصعيد التنفيذي للحد من هذه الظاهرة التي باتت تهدد اقتصاديات الدول .

3-1 / على الصعيد التشريعي

1 - وضع رقم جبائي إحصائي وطني NIS : قامت ادارة الضرائب بوضع رقم جبائي إحصائي وطني خاص بكل شخص أو مؤسسة ،

1- تسجيل المكلفين المتهربين من دفع الضريبة في البطاقة الوطنية لمرتكبي الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات و التنظيمات الجبائية و الجمركية و التجارية و يتم انجازها من طرف المديرية العامة للضرائب ، و من ثم ضرورة استبعادهم من المشاركة في أية مناقصة تخص الصفقات العمومية ، و من عمليات التجارة الخارجية (Bouderbala ، 1994 ، صفحة 28)

2- إخضاع كل طلب شطب في السجل التجاري إلى تقديم شهادة الوضعية الجبائية مسلمة من طرف مصالح الإدارة الجبائية المختصة خلال 48 ساعة التي تلي تقديم الطلب حتى ولو كان مدينا للخزينة العمومية ، لكن في هذه الحالة الأخيرة لا يمكن إعفاءه من المتابعة (قدي ، -1995 ، صفحة 250)

3-2 / على الصعيد التنفيذي .

❖ مديرية الأبحاث والتدقيقات (المادة 29 من الأمر رقم 09-01 ، ، 2009): لقد اتخذت المديرية العامة للضرائب عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي و تتمثل في تكييف الإطار التنظيمي من خلال الأعمال الرامية إلى تحسين مردودية النظام الداخلي لمختلف المصالح الضريبي ، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الرقابية من خلال زيادة الضغط على أعمال التهرب ، و كذلك تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي ، بحيث يجب التعاون و التنسيق بين مختلف الجهات التي لها صلة بالمكلف .

هي مكلفة بمايأتي:

- إنجاز تدقيق محاسبة المؤسسات الخارجة عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛

- تطبيق حق التحقيق والتفتيش في إطار محاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والأمن الوطني؛

- مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين - مراقبة الوضعية الشخصية -

من خلال علامات الثراء الخارجية ومستوى المعيشة والممتلكات،
في إطار إخضاع المداخل الخفية للجباية؛
- متابعة المساعدة الدولية المتبادلة المنصوص
عليها في الاتفاقيات الجبائية الدولية.
و تتكون من أربع (04) مديريات فرعية:

- أ. المديرية الفرعية للأبحاث والتحقيقات الجبائية
- ب. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
- ج. المديرية الفرعية للبرمجة، و تكلف بما يأتي:
- د. المديرية الفرعية لمحاربة الغش

• نظام معلومات جغرافي "SIG" (المادة 29 من الأمر رقم 09-01، 2009) :

تحضر المديرية العامة للضرائب لمشروع جديد لتتبع المتهربين من دفع الضرائب وتعقب الأنشطة غير المهيكلة من خلال استحداث نظام معلومات جغرافي جديد المعروف ب"SIG"، وهو النظام الذي يركز على خرائط رقمية لتعقب جميع الأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني .

كشف مصدر مسؤول بالمديرية العامة للضرائب، الأحد، ل"الشروق"، أن مصالحهم بصدد وضع الروتوشات الأخيرة على مشروع جديد لتتبع مسار جميع رجال أعمال وأصحاب الشركات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري، المتهربين من دفع الضرائب، وكل الذين ينشطون بطريقة غير شرعية.

ويقوم هذا النظام الجغرافي الجديد حسب المسؤول ذاته، بتحديد أماكن ومواقع جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بواسطة خرائط رقمية، وقواعد معلومات محينة باستمرار وقابلة للمقارنة مع المعطيات التي توفرها المؤسسات المعنية، إذ بإمكان محققي ومراقبي المالية التحقق والتدقيق في جميع المعلومات المتوفرة والكشف عن جميع الخروقات والتجاوزات، سواء المتعلقة بالنهرب الضريبي أو أي نشاط "غير شرعي".

النظام المعروف ب"SIG"، الذي تحضر له المديرية العامة للضرائب، عبارة عن نظام معلوماتي يقوم بجمع ومعالجة ودراسة المعلومات الجغرافية، ويعتمد على التعرف على الخرائط والصور، واستخدام الجداول والعمل على معالجتها والتأكد من أنها صحيحة بشكل

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

كامل واستخدامها عند الحاجة لها وهو النظام الذي تعتمد عليها معظم الدول. في سياق متصل، سجلت المديرية العامة للضرائب خلال 2018 حسب ما كشف عنه المسؤول أزيد من 120 ألف متعامل اقتصادي غشاش في البطاقة الوطنية للعشاشين، مقابل 110 ألف و 200 سنة 2017، من بينهم 80 بالمائة يمثلون شركات لم تقم بعد بالإيداع القانوني لحساباتها الاجتماعية من سنة 2012 إلى 2018، وأخرى لأسباب مختلفة على غرار عدم إيداع الحسابات الاجتماعية وغياب الفوترة وممارسة نشاط دون محل تجاري.

الأرقام تم إحصاؤها بناء على تقارير مفصلة صادرة من مصالح الجمارك والضرائب وبنك الجزائر، وهذا حسب أحكام المادة 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الخاصة بالمخالفين على فرض عقوبات تمتد من الاستثناء من الاستفادة من المزايا الجبائية المرتبطة بترقية الاستثمار إلى عدم الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الإدارات الجبائية والجمركية والتجارية، إضافة إلى عدم الاكتتاب في الصفقات العمومية. بالمقابل، وجّهت المديرية العامة للضرائب الخميس الماضي تعليمة "استعجالية" إلى جميع مصالحها عبر كامل الولايات، تأمرهم فيها بتوجيه إنذارات كتابية لجميع المؤسسات والشركات والتجار الذين لم يدفعوا مستحقاتهم الضريبية والتي تجاوزت خلال سنة 2018 ما قيمته 155 ألف مليار سنتيم.

وحددت التعليمة تاريخ 31 جانفي الجاري، كآخر اجل لدفع المستحقات الضريبية من طرف المتهربين وحددت مدة 20 يوما فقط كحد أقصى، قبل أن يتم إحالتهم على الجهات القضائية، ومن ثم إجبارهم بقوة القانون دفع مستحقاتهم الضريبية مع غرامات مالية تحددها ذات الجهات المختصة .

4/ الضغط الضريبي في انعكاساته على النظام الضريبي .

لغة يعرف الضغط على أنه الأمر الذي يفوق التحمل و فوق قدرة الاستيعاب. و تعرف الضريبية على أنها اقتطاع مالي إجباري يدفعه الأفراد لصالح الدولة دون مقابل عيني ، و هي أنواع .

يمكن استنتاج من خلال التعريفين نستنتج بأن الضغط الضريبي هو فرض ضرائب كثيرة على المكلفين بدفعها أي فوق المقدرة التكاليفية لهم (بوزيدة، 2005) ، مما يؤدي بهم الى البحث على الطرق المثلى لتفادي دفع الضرائب .

هو العلاقة التي تقدم لنسبة المؤية للدخل المقتطع في شكل ضرائب و رسوم على الدخل المحققة من طرف الأفراد المكلفين بالضريبة أو من طرف الدولة ذاتها . (2019 ، www.mfdgi.gov.dz)

يعبر الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بالنتائج المحلي الخام ، و هو احدى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة و ذلك بفضل المقارنة بينها ، فضلا عن أن ارتفاعه فوق مستويات معينة يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي ، و يقصد بالضغط الضريبي أيضا ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة و الذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبة من جهة و صورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى ، و يعبر عنه أيضا على أنه العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني .(2019 ، www.mfdgi.gov.dz)

المفهوم الضيق للضغط الضريبي = $\frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{100 \times \text{النتائج المحلي الإجمالي}}$

المفهوم الواسع للضغط الضريبي = $\frac{\text{الإيرادات الضريبية و الشبه الضريبية}}{100 \times \text{النتائج المحلي الإجمالي}}$

النتائج المحلي الإجمالي

من هنا نميز بين الضرائب و أشباه الضرائب ، فهذه الأخيرة و ان كانت اجبارية و بدون مقابل غير أنها تقطع بهدف اقتصادي و اجتماعي لصالح شخص معنوي من القانون العام او أشخاص غير الدولة و الجماعات الترابية و المؤسسات العمومية حدود الضغط الضريبي (عباس، 2003، صفحة 325) :

إن حدود الضغط الضريبي تتموقع على مستويين اثنين الأول اجتماعي سياسي و الثاني اقتصادي

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

المستوى الاجتماعي السياسي :

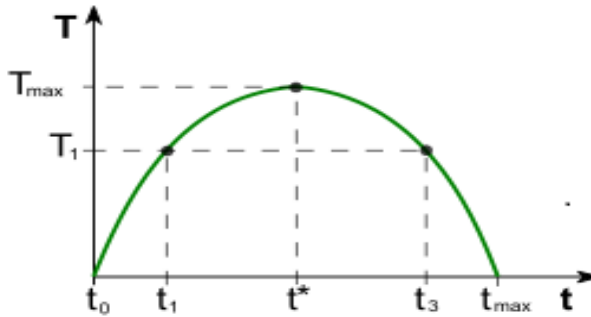
يظهر أنه من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الضريبي ، فتقبل و مقاومة الضريبة يمكن أن تؤدي الى زعزعة السلم المدني هذا من جهة ، و من جهة أخرى عندما تطبق دولة معنية ضغطا ضريبيا مرتفعا ، يميل المكلفون بالضريبة الى العمل على تهريب رؤوس أموالهم نحو دول تكون فيها مستويا الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس ، كذلك نفس الحالة بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي ستعزف عن الاستثمار في البلدان التي تعرف بتطبيق معدلات ضريبية جد مرتفعة .

المستوى الاقتصادي :

لدينا فكرة الضريبة تقتل الضريبة التي قام بشرحها الاقتصادي الأمريكي لافير ، حيث أوضح حيث أوضح أن هذه العبارة تتحقق لما تقوم الدولة بتجاوز حد أو عينة معينة من فرضها للضرائب و يصبح ذلك عامل معرقل للاقتصاد ، باعتبار أنه يمكن سلب مجمل الدخل و لتفادي مثل هذه الوضعية و خاصة في حالة تطبيق معدلات ضرائب مرتفعة ، سيتجه كل مكلف بالضريبة نحو التهرب من دفعها أو حتى الغش أثناء تصريحه بدخله ، أو الحد من نشاطه الاقتصادي بسبب الضغط الضريبي المفروض .

منحنى لافر: يمثل محور الأفاصيل، نسبة الضريبة، بينما يمثل محور الأراتيب المداخل الضريبية. عندما تتجاوز نسبة الضريبة العتبة الحرجة t^* تتراجع المداخل تحت العتبة القصوى T_{max} .

الشكل 01 : منحنى لافر Laffer العلاقة بين الإيراد الضريبي و سعر الضريبة .



T : الإيراد الضريبي .

t : سعر الضريبة.

بين هذا المنحنى أن رفع معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى ، و الاستمرار في رفع معدل الضريبة ينزع حافز العمل ، و الكسب لدى الممولين ، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية ، و يحدث ذلك في المنطقة السلبية من المنحنى (عوادي و رحال، 2011، الصفحات 70-71).

4-1/أنواع الضغط الضريبي :

هناك نوعين من الضغط الضريبي : الأول ضغط ضريبي فردي و الثاني ضغط ضريبي إجمالي .

أ/ الضغط الضريبي الفردي :

يملك كل فرد موارد شخصية و التي تستهدفها الدولة و الجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة و غير مباشرة ، و تمثل هذه الأخيرة طبعاً مساهمات كما أنها تعتبر تضحية يجب تحملها من قبل كل فرد ما دام أنه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة من جزء من دخله ، و يحتسب الضغط الضريبي أخذاً بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة و مقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية ، فإذا كان الدخل يرمز له ب R و الضرائب ب ا و الضغط الضريبي الفردي ب PFI و بالتالي صيغة المعادلة هي $PFI = I/R$.

كما تجدر الإشارة إلى أن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لا تؤخذ بعين الاعتبار ، لأنه من الصعب بل يستحيل في بعض الحالات أن تقوم بحساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد و التي تكون بطبيعة الحال متضمنة في أسعار السلع المشتراة المستهلكة أو المستعملة (رحال و موفق، 2013، صفحة 241).

ب/ الضغط الضريبي الإجمالي:

في هذا الإطار نأخذ مجمل الإيرادات الضريبية المحصلة للدولة و الجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، و على ضوء هذا إذا رمزنا للضغط الضريبي الإجمالي PFG ، الإيرادات الضريبية ا و الدخل القومي معبراً عليه بالنتاج الداخلي الخام PIB.

الضغط الضريبي الأمثل .

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

حاول الكثير من الاقتصاديين تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي الذي لا يجوز تعديله ، و هذا منذ الفيزيوقراط الذين نادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20% من دخل المكلف ، أو كما هو الحال لبعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال برودون BROUDHOU الذي يحدد معدل الاقتطاع الضريبي ب 10 % و عند المحدثين فقد حدده كولين كلارك COLLIN CLARK ب 25 % من الدخل القومي .

- كما أنه لا يوجد للضغط الضريبي حدود بحيث يمكن أن يتغير من 1 % إلى 100 % من الدخل القومي ، ذلك أن نسبة الاقتطاع الضريبي مرتبطة بشكل مباشر بالإنفاق العام ، إذ كلما زاد هذا الإنفاق زاد الاقتطاع الضريبي ، ز من ثمة يساهم الإنفاق العام في تحديد معدل الاقتطاع الضريبي .

4-2/ تطور الضغط الضريبي في الجزائر :

أ/ تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) :

الوحدة : مليار دج

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|--------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الإيرادات الضريبية | 4203.1 | 5506.8 | 6092.9 | 3646.9 | 3669.2 | 4077.6 | 4164.8 | 4757.0 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 11991.6 | 14588.5 | 16208.7 | 16643.8 | 17205.1 | 16712.7 | 17525.1 | 18594.1 |
| الضغط الضريبي الإجمالي % | 35.05 | 37.75 | 37.60 | 21.91 | 21.33 | 24.39 | 23.76 | 25.58 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

من خلال الجدول الموضح أعلاه نستنتج بأن الضغط الضريبي العام في الجزائر غير متوازن خلال الفترة 2010-2017 و هذا راجع لاعتماد الجزائر على الإيرادات الغير عادية .

ب/ تطور مستوى الضغط الضريبي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2010-
: 2017

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|-------|--------|-------|-------|-------|------|------|------|
| الإيرادات الضريبية خارج المحروقات | 1297. | 1527.1 | 1908. | 2018. | 2091. | 2354 | 2482 | 2663 |
| | 9 | 6 | 5 | 4 | .7 | .2 | .1 | |
| الناتج المحلي الإجمالي من غير المحروقات | 7811. | 9346.0 | 10672 | 1167 | 12547 | 1357 | 1449 | 1493 |
| | 2 | .3 | 5.8 | .3 | | 8.4 | 9.5 | 4.1 |
| الضغط الضريبي الإجمالي % | 16.62 | 16.34 | 17.88 | 17.30 | 16.70 | 17.3 | 17.2 | 17.8 |
| | | | | | | 5 | 0 | 3 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر بازياد بصفة مستمر سنة بعد سنة 2010 الى 2017، غير أن هذا الازدياد في نسبة يكون بمعدل صغير ولكن بمرور السنوات يصبح هذا الفرق كبير ، و ترجع أسباب هذه الزيادات إلى عدة أسباب اقتصادية و حتى اجتماعية.

5/ أليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر :

أخذ التهرب الضريبي في الجزائر منذ منتصف التسعينيات و الى غاية السنوات القليلة الماضية أشكلا متنوعة من الممارسات غير المشروعة خلال مختلف التعاملات الاقتصادية التي عادة ما تنسم في هذه الحالة بعدم إضفاء الشفافية على التدفقات المالية و عدم الخضوع الى الضريبة بالإضافة الى تسجيل ارتفاع في عدد الخاضعين للضريبة مجهولي العنوان و انتشار الخاضعين للضريبة المزيفين و هو ما حال دون التمكن من التحصيل الجبائي و ساهم باعتبار الأمر خلا بالتوازنات المالية للبلاد في خلق أسواق غير رسمية لا تزال الى يومنا هذا قائمة بالإضافة الى انتشار مناطق يتم فيها تبادل كميات هامة من السلع و تدفق الأموال غير المراقبة و حسب مصدر من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي " الكناس " فان التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر منذ منتصف التسعينيات أدى الى تطور أشكال التهرب الضريبي و بالتالي ظهور فرض أكبر لجني أرباح أكبر غير مشروعة من خلال التهرب عن دفع الضريبة و بالتالي الحاق خسائر فادحة بالخزينة العمومية لدرجة

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

أدت الى تسجيل اختلال في المجال التجاري و الإنتاج و حرم الخزينة العمومية من مداخيل جبائيه هامة أخل بالمنافسة النزيهة بين مختلف المتعاملين , و يرجع نفس المصدر العوامل التي أدت الى تعميق المشكل في تلك الفترة بالذات الى الصعوبات و البطء في الحصول على السجل التجاري و تعقد التشريع الجبائي بالإضافة الى الصعوبات التي كانت تواجهها إدارات الضرائب و التجارة و الجمارك و عدم تكيفها أُنذاك مع أنماط الحديثة للتسيير و المراقبة بالإضافة الى عدم استعمال وسائل الدفع الحديثة و غياب تقاليد لجوء المؤسسات الى المختصين في مجال المحاسبة و الجباية اما عمدا أو لسوء فهم .

و كشف المدير العام للضرائب , عن عجز مصالحه عن استرجاع مستحقات ضريبية عالقة منذ سنوات , و قدر قيمة المستحقات الضريبية غير المسترجعة ب 2500 مليار دينار أي ما يعادل 250 ألف مليار سنتيم , مشيرا بأن بعض المطالبين بتلك الضرائب لم يعد لهم أثر , فيما اختفت بعض الشركات عن الوجود و لم يعد لها أي كيان قانوني , و أوضح بأن التهرب الضريبي ناتج أساسا عن عمليات الاستيراد , حيث يحاول المتعاملون إخفاء القيمة الحقيقية لوارداتهم , إضافة الى الوحدات الصناعية التي تنشط بصورة غير شرعية , و دون تقديم تصريح , و أعلن بهذا الخصوص عن انشاء خلية لمتابعة عمليات التصححي الضريبي المفروضة على المتهمين من تسديد المستحقات الضريبية , و قال راوية بأن مصالحه تعتمد حاليا على عقود تبرم بالتراضي مع المعنيين لتمكينهم من تسديد قيمة الضرائب مع الغاء الغرامات الإضافية المفروضة بسبب التأخر عن التسديد.

وأعلن راوية من جانب آخر، عن استحداث جهاز لمكافحة الرشوة في سلك الضرائب، وقال راوية بأن مصالحه اكتشفت مؤخرا تورط مسؤولين في قضايا فساد، وجاء قرار المدير للضرائب بتحريك المفتشية العام للتحقيق في تهم موجهة لمسؤولين في مديريات الضرائب بتلقي رشاي وامتيازات لمتعامل ينوتجار، خاصة بعد تفجر قضايا فساد في قطاع الضرائب بعدما تم توقيف مفتش ضرائب بمديرية سيدي أمحمد في حالة تلبس بالرشوة، ثم تم توقيف مدير الضرائب في إحدى الولايات بشرق البلاد أيضا في حالة تلبس، وإطلاق تحقيقات من قبل المفتشية العامة للضرائب حول مفتش آخر للضرائب والذي حاول ابتزاز مسؤول شركة لتوظيف ابنه مقابل إعفاءات ضريبية (نصر، 2013، الصفحات 129-130).

أ/أسباب التهرب الضريبي في الجزائر :

تتسبب عدة عوامل في تشجيع ما يسمى بالتهرب الضريبي و خاصة في الجزائر ، و هذا راجع لضعف بنية التشريع الجبائي بصفة خاصة و الهيكل الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، و من بين أسباب التهرب الضريبي في الجزائر نذكر ما يلي :

- البيع بدون الفواتير، الدفع نقدا .
- تزوير السجلات التجارية.
- ضعف الإدارة الضريبية .
- ضعف القوانين الردعية .
- الإبلاغ الكاذب.
- الاقتصاد الموازي.
- عدم الاستقرار التشريعي العام و كذا كثرة تغيراته .

ب/ مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر:

ولمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي تلجأ الدول الى المساس بعدة مجالات من شأنها التخفيف والتقليل من هذه الظاهرة،ومن هنا سوف نحاول ذكر أهم هذه الاليات.

1/ على مستوى التشريع الضريبي: يلعب التشريع الضريبي دور أساسي في محاربة التهرب الضريبي،ولهذا السبب وجب على المشرع تبسيط هذا النظام وإعادة صياغته من خلال:

العمل على تحسين التشريع الضريبي واستقراره.
بساطة وعدالة النظام الضريبي.

2/ على مستوى الإدارة الجبائية : تلعب الإدارة دورا مهما في تطبيق القانون الجبائي،ولكي يكون التطبيق وتنفيذ النظام الجبائي يجب:

- تكوين موظفي الإدارة الضريبية على المستوى المركزي وكذا المستويات اللامركزية للإدارة.
- توفي الجو المناسب للعمل براحة تامة بدون ضغوطات إدارية.
- توفير المعدات الضرورية لسير الإدارة الجبائية.

3/ على مستوى السلطة القضائية: يلعب القضاء دورا أساسيا في تنفيذ القانون الضريبي،وهذا من خلال استعمال القوة الردعية على مخالففي القانون الضريبي أما بغرامات

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

مالية أو حتى إن ألزم الأمر الوصول إلى سجن المكلف وهذا لضمان دفع المكلف للضريبة المستحقة له.

ج / عقوبات التشريع الجزائري لظاهرة التهرب الضريبي :

يسعى المشرع الجزائري للمحاربة و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني ، و هذا من خلال سن قوانين من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة ، و تختلف هذه العقوبات من عقوبات جبائية و عقوبات مهنية و حتى عقوبات جزائية ، و نذكر منها :

- الغرامات الجبائية .
- المصادرة : تعني نقل ملكية مال أو أكثر إلى الدولة .
- الغلق المؤقت لمقر النشاط .
- سحب التوطين المصرفي .
- الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية .
- السجن للمتهربين .

6. النتائج :

- ضعف الهيكل الضريبي الجزائري.
- ضعف الإدارة الجبائية وعدم سيطرتها كليا على المكلفين بدفع الضريبة وعدم ردعيتها .
- كثرة الضرائب مما يسمح للمكلفين بالتحايل على القانون الضريبي.
- السوق الموازي أو السوق السوداء التي تعتبر عائق كبير في تقدير المكلفين الحقيقيين للمكلفين بالضريبة.
- عدم العمل بالفترة ، مما يسمح بالتلاعب بالأرقام.

7. الخاتمة :

ان تعريف الدولة الحديث أصبح مقرونا بمصطلح أساسي و هو الميزانية العامة للدولة ، حيث أن تحول دور الدولة من دولة حارسة تتولى المهام التقليدية ، الى دولة متدخلة في الميدان الاقتصادي ، لذلك أصبح يتطلب منها البحث عن مصادر مختلفة لمواجهة النفقات الجديدة ، حيث تعد الضريبة من المصادر المالية الرئيسة لبعض الدول ، الا أن التهرب قد

ألحق ضررا بهذا المصدر و أصبح يهدد بعجز دائم في ميزانية الدولة العامة , لهذا أصبح من الضروري التصدي لهاته الظاهرة و مكافحتها بكل الوسائل الكفيلة للحد منها أو منعه بهدف ضمان استمرار دخول الموارد المالية للخزينة ، خاصة ولظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر سبب رئيسي في فشل النظام الضريبي على أداء المهام المخولة اليه، وهي بالأساس ضخ الموارد المالية اللازمة والمسطرة في الميزانية العامة للدولة لسماح للدولة بأداء وظائفها الأساسية.

8.الهوامش و المراجع :

- ,paul marie Gaudemet " .Précis de finances publiques.(1985).
- a Bouderbala .(1994) .la fraude fiscale .7.alger ،algerie :éditée par la chambre nationale de commerce.
- www.mfdgi.gov.dz .(2019). تاريخ الاسترداد 08 31 ,2019، من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب .
- www.mfdgi.gov.dz .(2019). تاريخ الاسترداد 05 11 ,2019، من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.
- الفيكتور،منصورحامد. (2015). اشكالية ظاهرة التهرب الضريبي ، دراسة في ضوء أحكام التشريع الضريبي الليبي. I . الجزائر : مجلة البحوث القانوني.
- المادة 29 من الأمر رقم 01-09 ،. المادة 29 من الأمر رقم 01-09 ، المتضمن قانون مالية التكميلي لسنة2009 ، جريدة رسمية عدد 44 ،. الجزائر، الجزائر.
- بدري،جمال. (2009). ص 36. عملية الرقابة الجبائية على الغش الضريبي الليبي ، ص 36.
- بدري،جمال. (2009). عملية الرقابة الجبائية على الغش و التهرب الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، 36. الجزائر: جامعة الجزائر 01.
- بوزيدة، حميد. (2005). "الضغط الضريبي في الجزائر " .4. جامعة بومرداس، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
- رحال، نصر. (2013). الضغط الضريبي كحافز للتهرب الضريبي و الغش الضريبي. 18، 130/129 . الجزائر: مجلة الواحات للبحوث و الدراسات.

علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي في الجزائر

- رجال، نصر، و سهام موفق. (2013). الضغط الضريبي كحافز للتهرب و الغش الضريبي. صفحة 241.
- رجال، نصر. عوادي ، مصطفى. (2011). الغش و التهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. الوادي، الجزائر : مكتبة بن موسى السعيد.
- قدي. (1995-). فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية , دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995 ,. أطروحة دكتوراه لمعهد العلوم الاقتصادية . الجزائر: جامعة الجزائر.
- محرزي ، محمد عباس. (2003). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار ديوان المطبوعات الجامعية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .